

منوعات

MEDIA

حريات

هاجم آلاف المظاهرين المناهضين لقيود احتواء جائحة كورونا وجهود السلطات لفرض التلقيح و«تصريح الامان»، محطة «بيغاسوس» التي التلفزيونية القبرصية، واحرقوا سيارات امام مقرها في نيقوسيا، مساء الاحد، وفق ما اعلنت المحطة.

قضت محكمة تبسة، شرقي الجزائر، بالسجن عامين غيابيا في حق الصحافي عادل صياد، العامل بإذاعة «تبسة» المحلية، مع اصدار امر بالقبض عليه وآخر بتعليق عمله، بسبب منشورات على موقع «فيسبوك»، بحسب ما اعلنت الصحافي في منشور.

انفجرت عبوة ناسفة في سيارة تعود لمراسل قناة «الجزيرة مباشر»، قصي الاحمد، وشقيقه مهند الاحمد، المصور في القناة ذاتها، في مدينة عفرين، شمال حلب السورية، ما ادى الى اصابة مسن بجروح طفيفة، وقد صادف مروره لحظة انفجار العبوة.

قررت النيابة العامة المصرية حبس الكاتب الصحافي عبد الناصر سلامة، رئيس تحرير «الاهرام» الاسبق، على ذمة اتهامه بالانضمام لجماعة اريهاية ومشاركته في تحقيق اهدافها ونشر اخبار كاذبة، بعد كتابته منشورات دعا فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي الى التنحي.

تعود «إن إس أو غروب» الإسرائيلية التي تنتج برامج تجسس ضد سياسيين وصحافيين وناشطين، إلى الواجهة، مع تحقيق استقصائي تعاونت فيه وسائل إعلامية لفضح الانتهاكات التي تتسبب بها الشركة

NSO الإسرائيلية: فضائح التجسس لا تنتهي

للثب - العربي الجديد

صحيفة «ذا غارديان» البريطانية إن التحقيق أشار إلى «انتهاك واسع النطاق ومستمر» ببرنامج التجسس الذي وصفته بأنه برنامج خبيث يصيب الهواتف الجوالة ليتيح استخلاص رسائل نصية، وصور، ورسائل بريد إلكتروني، وتسجيل مكالمات، وتنشيط مكبرات الصوت سراً. وأظهر التحقيق أن جهازاً أمنياً مغربياً استخدم البرنامج للتجسس على نحو 30 شخصاً، هم صحافيون ومسؤولون

180 صحافياً ومحرراً ومراسلاً اخترقت هواتفهم برمجية «بيغاسوس»

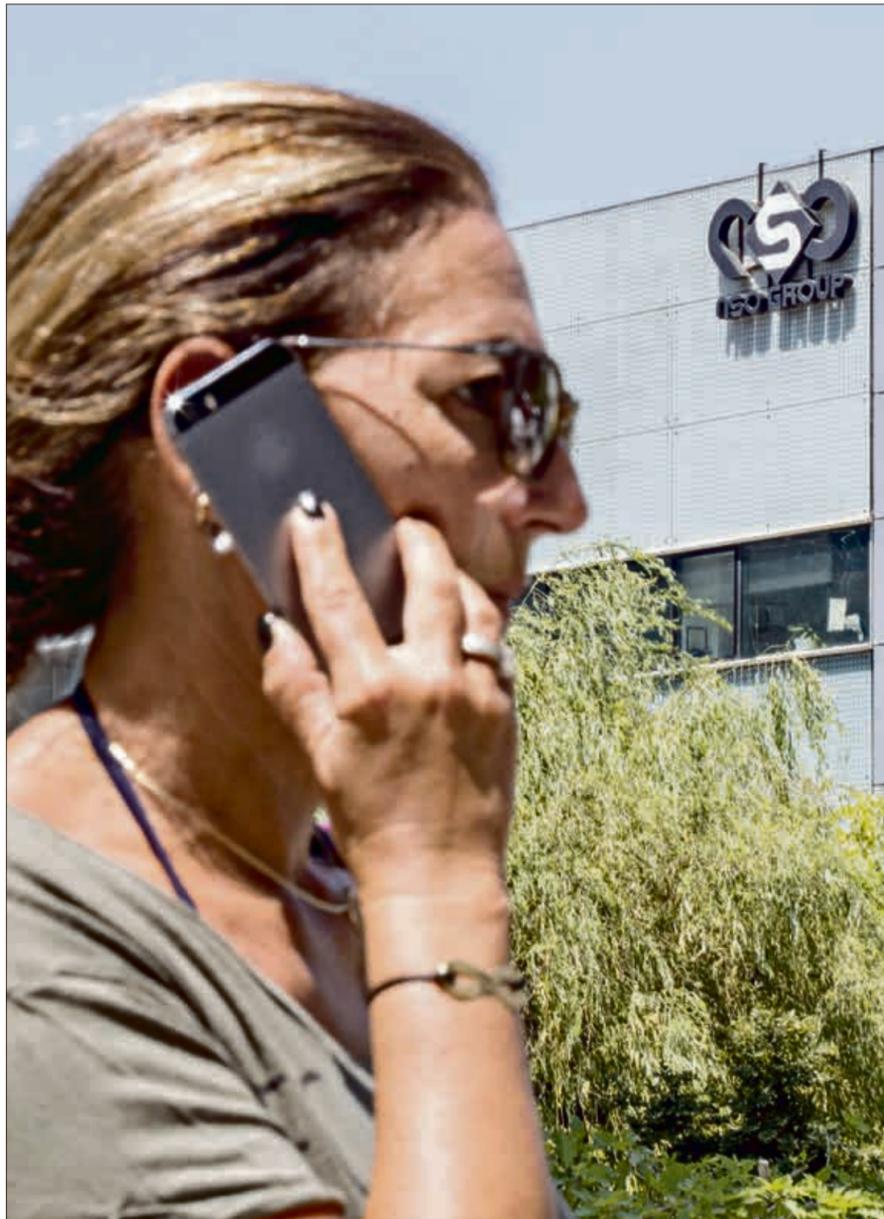
في مؤسسات إعلامية فرنسية. واستناداً إلى التحقيق واسع النطاق، ترد على لائحة أهداف «بيغاسوس» أسماء الكثير من المسؤولين عن وسائل إعلام فرنسية وصحافيين يعملون في غرف تحرير «لوموند»، و«لوكانار أنشينييه»، و«لوفيفارغو» ووكالة «فرانس برس» ومجموعة قنوات «فرانس تيليفزيون». وكتبت صحيفة «لوموند» أن منظمة العفو الدولية ومنظمة «فوربيد

ستوريز» قد تمكّنت من الناحية التقنية من أن تحدّد أن الاستهداف (باستخدام برنامج بيغاسوس) تُوج بالنجاح لا سيما في حالة «مؤسس موقع «ميدبايار» إيدوي بلينيل، والصحافية السابقة في «لوكانار أنشينييه» دومينيك سيمونو، وصحافية أخرى في «لوموند» فضلت عدم كشف اسمها. وكتب بلينيل على تويتر أن التجسس على هاتفه وهاتف إحدى زميلاته هو أمر يقود «مباشرة إلى الأجهزة المغربية، في إطار قمع الصحافة المستقلة والحراك الاجتماعي».

تشمل القائمة أيضاً رقم الصحافي المكسيكي سيسيليو بينيديا ببرتو، الذي قُتل بعد أسابيع قليلة من ظهور اسمه في الوثيقة، إضافة إلى أرقام هواتف صحافي منظمات إعلامية من حول العالم بينها وكالة «فرانس برس» و«وول ستريت جورنال» و«سي إن إن» و«نيويورك تايمز» و«الجزيرة» و«فرانس 24» و«راديو فري يوروب» و«ميدبايارت» و«إل بابيس» و«أسوشيتد برس» و«لوموند» و«بلومبيرغ» و«ذا إيكونوميست» و«رويترز» و«فويس أوف أميركا» و«ذا غارديان». وستكشف أسماء شخصيات أخرى مدرجة في القائمة التي تشمل رئيس دولة ورئيسي حكومة خلال الأيام المقبلة، والتقى صحافيون من «بروجيكت بيغاسوس» بعض أصحاب هذه الأرقام واستحصلوا على 67 هاتفاً لإجراء تحاليل عليها في مختبر تابع لمنظمة العفو الدولية. وتؤكد اختراق أو محاولة اختراق برنامج تجسس المجموعة الإسرائيلية 37 جهازاً بما فيها 10 هواتف في الهند. واكتشف مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية، الذي يمكنه الكشف عن تأثير «بيغاسوس» آثار برامج التجسس على الهواتف المحمولة لـ15 صحافياً وافقوا على فحص هواتفهم.

أما بالنسبة إلى الهواتف الأخرى، كانت النتائج غير قاطعة، ويعود ذلك في معظم الأحيان إلى أن أصحاب الأرقام غيروا هواتفهم. وكتبت صحيفة «واشنطن بوست» أن «هناك ارتباطاً زمنياً قوياً بين الوقت الذي ظهرت فيه الأرقام في القائمة والوقت الذي وُضعت فيه تحت المراقبة». وفي ديسمبر/ كانون الأول 2020، أفاد «سينتين لاب» التابع لجامعة «تورونتو» الكندية، باختراق أجهزة الاتصالات النقالة التابعة لعشرات الصحافيين في شبكة «الجزيرة» القطرية، بواسطة برنامج مراقبة متطور. وفي عام 2019، قال تطبيق «واتساب» أيضاً إن بعض مستخدميه في الهند تم التجسس عليهم بواسطة هذا البرنامج. لكن مجموعة «إن إس أو» كما هي الحال دائماً، «نفت بشدة الاتهامات الباطلة» الواردة في التحقيق. وكتبت على موقعها الإلكتروني أن التقرير «مليء بافتراضات خاطئة ونظريات غير مؤكدة، وقدمت المصادر معلومات غير مبنية على أساس واقعي» مشيرة إلى أنها تفكر في رفع دعوى تشهير.

و«إن إس أو» ليست الشركة الإسرائيلية الوحيدة التي يشتبه في أنها تزود حكومات أجنبية ببرامج تجسس مع عدم مراعاة لحقوق الإنسان، وحصولها على الضوء الأخضر من وزارة الدفاع الإسرائيلية. فقد استخدم برنامج «ديفيلزتونغ» الذي طورته مؤسسة «ساينو تيك إل تي دي» ضد نحو 100 سياسي ومعارض وصحافي وناشط، كما أكد، الخميس الماضي، خبراء في «ميكروسوفت» و«سينترن لاب». وقدمت شركات إسرائيلية المنشأ على غرار «نايس سيستيمز» و«فيرينت» تكنولوجيا للشرطة السرية في أوزبكستان وكازاخستان، وكذلك للقوات الأمنية في كولومبيا، كما قدرّت منظمة «برافيسي إنترناشونال» غير الحكومية عام 2016.



صحافيون وناشطون عرب من بين المخترقين (جاءت غوير/فرانس برس)

وقوع أكثر من 180 محرراً وصحافياً ومراسلاً استقصائياً حول العالم (من بينهم صحافيون عرب) ضحية للتجسس من قبل حكومات استخدمت برمجية «بيغاسوس» الذي طورته شركة «إن إس أو» الإسرائيلية NSO Group، بحسب ما كشف تحقيق صحافي جديد نشر بالتعاون مع 17 وسيلة إعلامية دولية، من بينها صحف «لوموند» الفرنسية و«ذا غارديان» البريطانية و«واشنطن بوست» الأميركية. ويضاف هذا التحقيق إلى سلسلة تحقيقات أخرى كشفت سابقاً حرية الصحافة والتجسس على الناشطين وتعرض حياتهم للخطر. وتسربت قائمة أرقام هواتف محمولة لأشخاص خضعوا للمراقبة المحتملة من قبل عملاء NSO، وهي شركة إسرائيلية تصنع برامج التجسس وتبيعها إلى الحكومات، ومنتجها الرئيسي «بيغاسوس» قادر على اختراق الهاتف، واستخراج جميع البيانات المخزنة على الجهاز، وتفعيل ميكروفونه للتصتت على المحادثات. وخلال السنوات السابقة أصرت NSO على أن الحكومات التي تباع لها «بيغاسوس» ملزمة تعاقبياً باستخدام أداة التجسس القوية فقط لمحاربة «الجرائم الخطيرة والإرهاب». وتتيح هذه البرمجية للمستخدمين الوصول إلى جميع البيانات المخزنة على جهاز الشخص المستهدف، ما قد يؤدي إلى الكشف عن المصادر السرية للمراسلين والصحافيين، بالإضافة إلى السماح بقراءة رسائل الدردشة الخاصة بهم، وجمع دفتر عناوينهم، والاستماع إلى مكالماتهم، وتتبع تحركاتهم الدقيقة، وحتى تسجيل محادثاتهم عن طريق تنشيط ميكروفون الجهاز.

وخلال السنوات الثلاث الماضية أتهمت مجموعة «إن إس أو» مراراً بأنها تؤدي دور الأنظمة الاستبدادية، لكنها دائماً ما تزعم أن برامجهما تستخدم فقط للحصول على معلومات استخباراتية لمحاربة شبكات إجرامية وإرهابية. إلا أن التحقيق الأخير يقوّض صديقتهما مجدداً. يستند التقرير إلى قائمة حصلت عليها منظمتنا «فوربيد ستوريز» والعفو الدولية، تتضمن 50 ألف رقم هاتفي يعتقد أنها لأشخاص تعتبرهم NSO موضع اهتمام منذ عام 2016. وتضم القائمة أرقام ما لا يقل عن 180 صحافياً و600 سياسي و85 ناشطاً حقوقياً و65 رجل أعمال... وفق التحليل الذي أجرته المجموعة التي حددت العديد من الأرقام في المغرب والسعودية والمكسيك.

ويشير التحليل التفصيلي للبيانات إلى أن الحكومات العربية التي استهدفت صحافيين بهذه الأداة، هي الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والبحرين. وكشف التحقيق أن دولاً أخرى استخدمت البرمجية، وهي أذربيجان، والمجر، والهند، وكازاخستان، والمكسيك، ورواندا.

كذلك تعرّض الصحافي المغربي عمر الراضي، للقرصنة من قبل عميل لـNSO يعتقد أنه تابع للحكومة المغربية طوال عامي 2018 و2019. وكانت رولا خلف، وهي أول امرأة تتولى رئاسة تحرير صحيفة «فاينانشيال تايمز» هدفاً محتملاً طوال عام 2018، إذ تم تضمين رقمها في القائمة. ويشير تحليل البيانات المسربة إلى أن هاتفها اختير كهدف محتمل من قبل الإمارات. وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أن البرنامج استخدم لاستهداف هواتف تخص امرأتين كانتا مقربتين من الصحافي السعودي جمال خاشقجي الذي قُتل في القنصلية السعودية في إسطنبول عام 2018 وذلك قبل وبعد اغتياله. وقالت

إدانات أوروبية

أن يكون هناك تلاعب وأساليب تهدف إلى تقويض حرية الصحافيين وحريرتهم في الاستقصاء والإعلام». وكان الناطق باسم الحكومة الفرنسية أكد صباحاً أنه «ستكون هناك بالتأكيد تحقيقات وستطلب توضيحات». من دون أن يذكر تفاصيل إضافية. وأورد موقع ميدبايارت الإخباري، في مقال الإثنين، أن أرقام الهواتف النقالة للينايبغ بريديو وإدوي بلينيل (مؤسس مشارك للموقع) وردت ضمن قائمة من عشرة آلاف استهدفتها أجهزة الاستخبارات المغربية، باستخدام برنامج تجسس قَدّمته الشركة الإسرائيلية». وأعلن تقدّمه بشكوى أمام النيابة العامة في باريس، حتى يتسنى للضضاء «إجراء تحقيق مستقل في هذا التجسس الواسع الذي أقدم عليه المغرب في فرنسا». وأضاف «أبعد من العواقب القانونية، من ناقل القول إن هذا الاعتداء على الحريات الأساسية الذي تقوده قوة أجنبية ضد صحفية مستقلة، يتطلب رداً حازماً من السلطات الفرنسية بما يتجاوز الإدانة».

بعد انتشار التقارير حول استخدام «بيغاسوس» من إنتاج «إن إس أو» لاختراق الهواتف المحمولة لمجموعة من الصحافيين والمسؤولين الحكوميين وناشطي حقوق الإنسان حول العالم، ليل الأحد وأمس الإثنين، توالى الإدانات، والتي لم تقتصر هذه المرة على الجهات المعنية بحرية الصحافة، بل امتدت إلى جهات سياسية. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، الإثنين، إن استخدام برامج التجسس لاستهداف الصحافيين غير مقبول على الإطلاق. وأضافت خلال زيارة إلى براغ «إذا كان هذا قد حدث فإنه غير مقبول على الإطلاق... إنه يخالف أي نوع من القواعد في الاتحاد الأوروبي». من جانبها، نددت الحكومة الفرنسية بما وصفته بـ«وقائع صادمة للغاية». وقال الناطق باسم الحكومة غابريال أتال، لإذاعة «فرانس إنفو»، «إنها وقائع صادمة للغاية، وإذا ما ثبتت صحتها، فهي خطيرة للغاية». وأضاف «نحن ملتزمون بشدة بحرية الصحافة، لذا فمن الخطير جداً

